المراجعة الداخلية كآلية للحد من الفساد المالي والإداري بالجماعات المحلية ولاية الأغواط نموذجا

Internal audit as a mechanism to reduce the financial and administrative corruption in local communities, wilaya of Laghouat is a model

شهرزاد بودربالة¹ ، محمد زرقون²

Mohamed zergoun

Bouderbala chahrzed

¹ محبر التمويل، مالية المؤسسة ومالية الأسواق - جامعة ورقلة - (الجزائر)، bouderbala.chahrazed@univ-ouargla.dz

² محبر التمويل، مالية المؤسسة ومالية الأسواق - جامعة ورقلة - (الجزائر)، zergounemed@gmail.com

تاريخ النشر: 2021-10-26

تاريخ القبول: 2021-09-24

تاريخ الاستلام: 2021-08-15

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تطبيق المراجعة الداخلية كآلية للحد من الفساد المالي والإداري في الجماعات المحلية الجزائرية ، حيث قدم الباحثين استبانة تتكون 15 عبارة وعلى عينة عشوائية من عمال المصالح المالية بولاية الأغواط وبلدياتها، التي بلغت 120 فرد، وتم اعتماد المنهج الوصفي لوصف الظاهرة محل الدراسة، ومنهج دراسة الحالة باستخدام برنامج SPSS23 لعرض وتحليل النتائج، توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة بين آراء الفئة المستقصي منهم بين دور المراجعة الداخلية والحد من الفساد في الجماعات المحلية ، وبناء على النتائج المتوصل لها يوصي الباحثين بضرورة التفكير الجدي في إنشاء أقسام للمراجعة الداخلية في الجماعات المحلية ، والعمل على التوعية الإعلامية بمخاطر الفساد.

الكلمات المفتاحية: فساد؛ فساد مالي؛ فساد إداري؛ جماعات محلية؛ مراجعة داخلية.

تصنيف JEL: M13 , M42 , H83.

Abstract: This study aims to know the application of the internal audit as a mechanism to reduce corruption in Algerian local communities, where the researchers presented a questionnaire consisting of 15 phrases and a random sample of workers of financial interests at in Laghouat wilaya and its municipalities, which amounted to 120 individuals, and the descriptive approach was adopted to describe the phenomenon under study, and the case study method using SPSS23 program to present and analyze the results; The study concluded that there are no significant differences between the opinions of the investigated group among them between the role of internal audit and the reduction of corruption in the administrations local, and based on the findings the researchers recommend the need for serious thinking in establishing internal audit departments in various local communities, and work to inform the media about the risks of corruption.

Keywords: corruption; financial corruption; administrative corruption; local communities ;internal audit.

JEL Classification Codes : M13, M42, H83.

1. مقدمة :

1.1. إشكالية الدراسة

تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري من الظواهر التي تمثل خطراً كبيراً لما تتطوي عليه من أضرار تؤدي إلى نخر الاقتصاد الوطني، ذلك من خلال إضعاف القدرة المالية والإدارية للإدارات، إذ أنها تتعلق بتحقيق المصالح الخاصة والمنافع الذاتية وإهمال المصلحة العامة ويترتب على ذلك آثار سلبية مدمرة للفرد والمجتمع، بشكل مباشر أو غير مباشر، ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية ما مدى أهمية المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في الجماعات المحلية بولاية الأغواط؟

ومنه يمكن صياغة الإشكاليات الفرعية التالية:

- أ- ما هي أشكال الفساد المنتشرة في الجماعات المحلية؟
- ب- ما هو الأثر المتوقع من إنشاء قسم للمراجعة للحد من الفساد المالي والإداري في الجماعات المحلية؟

2.1. فرضيات الدراسة

على ضوء مشكلة الدراسة الرئيسية والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- أ- لا يوجد فروق ذات دلالة بين آراء الفئة المستقصي منهم حول أشكال الفساد المنتشرة في الجماعات المحلية
- ب- لا يوجد فروق ذات دلالة بين آراء الفئة المستقصي منهم بين دور المراجعة الداخلية والحد من الفساد في الجماعات المحلية

3.1. أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من الدور الذي يمكن أن تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية في الإدارات العمومية وقدرتها على التصدي لظاهرة الفساد المالي والإداري، من خلال الدور الذي يمكن أن يلعبه المراجع الداخلي.

4.1. أهداف الدراسة

يهدف الباحثين من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أسباب الفساد، ودور المراجعة الداخلية في الكشف عنها، والعمل على الحد منها في الإدارة الجزائرية من خلال دراسة الجماعات المحلية، وإلقاء الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه في الحد من ممارسات الفساد من خلال التعرف على الآليات

5.1. منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم هاته الدراسة إلى محورين، أولهما نظري، اعتمد الباحثين فيه على المنهج الوصفي لأنه المناسب للتأصيل النظري ووصف متغيرات الدراسة، أما المحور الثاني فتم الاعتماد فيه على منهج دراسة الحالة حيث تم استخدام برنامج SPSS وعدة أساليب إحصائية أهمها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وهذا بعد اعتماد استمارة استبيان صممت من أجل جمع بيانات الدراسة وعباراتها لتحقيق أهداف الدراسة

6.1. الدراسات السابقة

1.6.1. دراسة أميرة عبده (2017): مدى فعالية المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري (أميرة عبده، 2017) ، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الوحدات الحكومية بالولاية الشمالية بالسودان. لتحقيق الهدف تم جمع البيانات والمعلومات من خلال استبانة للتعرف علي وجهات نظر العاملين بديوان المراجعة القومي، والإدارة العامة للمراجعة الداخلية وديوان الحسابات بمدينة دنقلا وعددهم (100) مجو، حيث استخدام الباحث المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة ووضع الفرضيات والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات، ومن ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج (SPSS)، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والحد من ارتكاب المخالفات الإدارية، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والأداء المالي، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والترشيد الأمثل للموارد، واقترح الباحث توصيات أهمها؛ ضرورة التخطيط للمراجعة الداخلية بشكل سليم بالإدارة العامة للمراجعة الداخلية بالولاية الشمالية عن طريق الاستعانة بعاملين مؤهلين ومتخصصين ومدربين ولديهم الدراية والخبرة الكافية في تطبيق القوانين والمعايير المحاسبية وقوانين ومعايير المراجعة الداخلية.

2.6.1. دراسة غنيم، محمود رجب يس غنيم 2016 "محددات جودة أنشطة المراجعة الداخلية

ودورها في مواجهة الفساد المالي: دراسة ميدانية في البيئة السعودية " (غنيم، 2016) ، هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المحددة لجودة أنشطة المراجعة الداخلية والتي تعتبر داعمة لدورها الجديد وأثرها على تحسين جودة أنشطة المراجعة الداخلية، الأمر الذي ينعكس على الحد من الممارسات غير الأخلاقية، ومواجهة الفساد المالي والإداري في بيئة الأعمال السعودية، وقد كشفت الدراسة من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المتنوعة وتدعيم الفروض النظرية الواردة في الدراسة، باستقصاء موجه إلى المراجعين الداخليين وأعضاء لجان المراجعة ومراقبي الحسابات القانونيين بالبنوك والشركات السعودية، وقد توصلت الدراسة أن جودة أنشطة المراجعة تمثل ركنا هاما وجوهريا من أركان منظومة مواجهة الفساد المالي، كما أكدت الدراسة أن أكثر العناصر تأثيرا في جودة المراجعة الداخلية

كانت جودة أداء تنفيذ عمل المراجع الداخلي ومقدرته المهنية، وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع ضوابط وآليات لاختيار المراجعين الداخليين في الشركات والبنوك بالمملكة العربية السعودية، كما يجب أن تكون هناك نظام يتضمن نظام التدريب وتنمية القدرات الفنية والسلوكية والمحاسبية للمراجعين الداخليين للقيام بمهام على أكمل وجه .

3.6.1. دراسة Monisola 2013: (Monisola و o، 2013)

« **Effect of internal audit on prevention of frauds, Erroes an irreglarities in corporate organization** » هدفت هذه الدراسة إلى بحث دور المراجعة الداخلية في السيطرة على الأخطاء والمخالفات والغش في المؤسسات التجارية، حيث ناقشت الدراسة الأنواع المختلفة للأخطاء والمخالفات وأشكال الغش بالإضافة إلى مشاكل المراجعين الداخليين ،وقد استخدمت الدراسة الاستبيان لجمع البيانات من المستجوبين حيث تم توزيع الاستبيان على 150 مؤسسة في جنوب غرب نيجيريا، وقد كشفت نتائج الدراسة على أن وجود قسم للمراجعة الداخلية بالمؤسسات يعتبر أداة جيدة للسيطرة على الأخطاء والمخالفات والغش بتلك المؤسسات.

4.6.1. دراسة باعجاجة، 2012: "تفعيل دور المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية: دراسة

ميدانية بالمملكة العربية السعودية" (باعجاجة، 2012) هدفت الدراسة إلى بحث تفعيل دور المراجعة الداخلية من خلال التحقق من إنشاء وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والتعرف على المشاكل التي تواجه موظفي وحدة المراجعة الداخلية عند قيامهم بمهامهم، تضمنت الدراسة استبانة تم توزيعها على المراجعين الداخليين بالوزارات والمصالح الحكومية في مدينة الرياض السعودية، وخلصت الدراسة إلى أن بعض مواد لائحة وحدات المراجعة الداخلية تحتاج إلى تعديل لتتماشى مع متطلبات الوزارات والمصالح الحكومية والإمكانات المتاحة لها، كما توصلت إلى عدد من المعوقات التي تقف عائقاً أمام تفعيل دور المراجعة الداخلية في الوزارات والمصالح الحكومية.

5.6.1. دراسة دراوسي والهادي 2012: فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات

كآلية للحد من الفساد المالي والإداري (مسعود و ضيف الله، 2012) ، هدفت الدراسة إلى بحث مدى فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، وتناولت الدراسة تطور المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات ودور لجان المراجعة في المراجعة الداخلية ثم دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر ومحاربة الفساد وكذلك مواجهة الفساد الإداري والمالي من خلال تطبيق مفهوم الحوكمة، وانتهت الدراسة إلى أن دور المراجعة الداخلية في بيئة الأعمال الحديثة يتمثل في إدارة المخاطر بفعالية وتقديم التحسينات في مجال إدارة المخاطر، كما تقوم بزيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين، ومن ثم التقليل من مخاطر الفساد الإداري والمالي وذلك من خلال زيادة القدرة على المساءلة.

بالرجوع للدراسات السابقة التي تم التطرق لها تبين أنها تتمحور حول دراسة المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية حيث تلخصت في دراسة الفعالية والتفعيل وتحديد محددات جودة المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في الوحدات الحكومية، وتتفق دراستنا مع الدراسات السابقة في كونها تتعلق بدراسة المراجعة الداخلية وأهميتها في الحد من الفساد، وتختلف معها أنها تدرس الإدارة العمومية في البيئة الجزائرية ومحاولة دراسة تبني المراجعة الداخلية كآلية للحد من الفساد بدراسة الجماعات المحلية نموذجا. وهذا ما يحفز الباحثين في تناول المراجعة الداخلية داخل المؤسسات الحكومية الجزائرية خاصة نجاحها في بيئات مشابهة للبيئة الجزائرية.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2. الفساد

يشكل الفساد بوجوده أبعادا خطيرة تهدد المجتمع بأشكاله المختلفة، وقد ارتبط هذا المفهوم من الفساد بالوظيفة العامة والموظف العمومي (جبار و خضير، 2018، صفحة 465).

1.1.2. تعريف الفساد: وردت العديد من المفاهيم حول الفساد، والتي تنوعت باختلاف وجهات النظر التي تناولته، حيث عرف على أنه " استخدام غير مشروع وغير مبرر للسلطة أو القوة ابتغاء المصلحة، سواء كانت شخصية أو عائلية أو ما يشابهها، وذلك لدوافع سياسية، اقتصادية واجتماعية يقوم بها فرد أو مؤسسة أو الدولة، يترتب عليها إحداث أثار وخسائر مادية ومعنوية تصيب الأشخاص والممتلكات " (غنيم، 2016) . وتوجد أشكال متعددة للفساد داخل الإدارات العمومية نذكر منها:

أ- فساد موظفي القطاع العام والحكومة بكافة أشكاله كأن يتأخر الموظف المسؤول عن منح التراخيص وإنجاز المهام لفترات طويلة تتعطل فيها مصالح المواطنين فيضطر المواطن إلى دفع رشوة لكي تتم مصلحته وإجراءاته؛

ب- انتشار المحسوبية وتعيين أقارب ومعارف كبار الموظفين والمسؤولين في الوظائف الهامة والمميزة؛

ت- قضايا الابتزاز مثل الرشاوي التي يدفعها المستثمرين حتى يتم الموافقة على طلبات الاستثمار؛

ث - الفساد في تقدير قيم الأصول والأراضي المعدة للاستثمار سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب وفقا لمن يدفع الهدايا والرشاوي؛

د- الفساد الناتج عن التلاعب بالدعم الذي تقرره الدولة لصالح محدودي الدخل، وقد يحرم أصحاب الحق من الدعم وتباع السلع المدعومة في السوق بسعر أعلى لغير مستحقيها؛

ذ- الفساد الناتج عن كثرة تغيير القوانين وتعددتها فتنشأ ثغرات كثيرة يستغلها بعض الموظفين أو المسؤولين، والاستفادة منها في تحقيق مكاسب لصالحهم؛

ر- تلقي العمولات والرشاوي عن الصفقات والمقاولات الحكومية والثراء من الوظيفة العامة؛

ز- الهدر في استعمال الموارد الحكومية.

2.1.2. أنواع الفساد: تم تصنيف الفساد، الى نوعين من الفساد والمعروفين أكثر هما الفساد المالي والفساد الإداري.

أ- **الفساد الإداري:** يعرف على أنه " سلوك غير سوي ينطوي على قيام شخص باستغلال مركزه وسلطاته في مخالفة القوانين واللوائح والتعليمات لتحقيق منفعة لنفسه وذويه من الأقارب والأصدقاء على حساب المصلحة العامة كالرشوة والسرقة سواء باستخدام المال العام أو الإنفاق غير القانوني للمال العام" (الخطيب و كورتل، 2008، صفحة 113).

ب- **الفساد المالي:** يعرف " بأنه إساءة استخدام الموارد العامة الحكومية من قبل مصالح ومنظمات الخدمة العامة" (Aghamolki، 2013، صفحة 622) ، كما عرف على أنه " مجموعة الانحرافات المالية المخالفة للقواعد والأحكام المالية التي تسهم في سير العمل الإداري والمالي" (البكوع و منهل، 2012، صفحة 171) .

3.1.2. آثار الفساد: للفساد المالي والإداري تكلفته، وخاصة في الإدارات العمومية والقطاع العام، حيث يتم الحصول على مكاسب مالية وامتيازات أخرى على حساب المجتمع، وبصفة عامة يمكن لمس بعض آثار الفساد ومنها: (الوائلي، 2006، صفحة 04)

أ- يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام؛

ب- يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوي التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها؛

ت- للفساد أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا، حيث أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية ويعطلها، وبالتالي يسهم في تدني حجم الضرائب ومن ثم تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة.

2.2. الجماعات المحلية:

1.2.2. تعريف الجماعات المحلية: تمثل وحدة جغرافية مقسمة من إقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولاية والمدن والقرى، وسميت في بعض الدول بالحكم المحلي لتمتعها بالاستقلال المالي عن الحكومة المركزية، وتسمى في الجزائر البلدية والولاية، (مرغاد، 2005، صفحة 230).

وتتجسد الجماعات المحلية في الجزائر من خلال الولاية والبلدية

2.2.2. تعريف الولاية: هي جماعة عمومية إقليمية تعد وحدة إدارية من وحدات الدولة ؛ وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون الإداري، تتمتع بالشخصية المعنوية وكذلك الذمة المالية المستقلة، حيث تعتبر الولاية مقاطعة متميزة وتتمتع بمكانة خاصة في النظام المؤسساتي للدولة، فالولاية هي المؤسسة الوعاء التي تلتقي فيها السلطة المركزية والسلطة اللامركزية ومن ثم التمايز والتفاعل، إذ تجمع الفاعلين المتمثلين في المجلس الشعبي الولائي، والوالي، والمجلس التنفيذي، (عوابدي، 2005، صفحة 252).

3.2.2. تعريف البلدية: تمثل الخلية الأساسية في تنظيم البلد فهي قريبة من المواطنين وتتمتع بالشخصية المعنوية وباللامركزية، (حسن، 2007، صفحة 62) وحسب ما جاء في المادة 02 من قانون 10/11 البلدية هي المكان الذي تكون فيه الممارسة الصحيحة للمواطنة باعتبار أن البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية المحلية، (قانون 10/11، 2011)، وتعرف كذلك بأنها وحدة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية- محلية -في النظام الإداري الجزائري، بل هي الجهاز أو الخلية التنظيمية القاعدية، سياسيا وإداريا واجتماعيا وثقافيا (عوابدي، دروس في القانون الإداري، 2002، صفحة 194).

4.2.2. خصائص البلدية:

تتمتع البلدية بخصائص عديدة منها (لباد، 2008، صفحة 167، 168):

أ- تعد مجموعة إقليمية يوجد بين مواطنيها مصالح،

ب- تعتبر مجموعة لامركزية أنشئت وفقا للقانون؛

ت- تتمتع بالشخصية المعنوية؛

ث- هي مقاطعة إدارية للدولة مكلفة بضمان السير الحسن للمصالح العمومية.

3.2. المراجعة الداخلية في الإدارات العمومية

1.3.2. تعريف المراجعة الداخلية: تعرف المراجعة الداخلية على أنها عملية منظمة ومنهجية؛ تستهدف جمع الأدلة والقرائن الكافية والمقنعة بطريقة موضوعية، بواسطة شخص مؤهل ومستقل وإبداء الرأي الفني المحايد عن مدى تمثيل وتطابق المعلومات الواردة بالقوائم المالية الختامية للمؤسسة مع الواقع بدرجة معقولة في ضوء المعايير المحددة، وتبليغ هذا الرأي للأطراف المستخدمة لهذه القوائم لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (ناصر أ.، 2018، صفحة 493، 494)، كما تعرف

على انها" عملية فحص وتقييم الأنشطة المختلفة للمؤسسة من قبل جهة داخلية مستقلة لغرض مساعدة الإدارة في القيام بمسؤولياتها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، وتعد إحدى وسائل الرقابة الداخلية الفعالة من خلال مجموعة من الضوابط والإجراءات لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من حماية موجودات وأموال المؤسسة والتحقق من إتباع موظفيها السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم؛ وذلك عن طريق التحليل والتقييم والتوصيات وإيصال النتائج إلى المستفيدين بشكل حيادي" (غزوان و عبدالرحيم، 2017، صفحة 94).

2.3.2. أهمية المراجعة الداخلية:

تظهر أهمية المراجعة الداخلية من خلال الخدمات التي تقدمها للإدارة وهي كما يلي: (أحمد السيد، 2012، صفحة 46،47)

- أ- خدمات وقائية: حيث تقوم وظيفة المراجعة الداخلية بالتأكد من وجود الحماية الكافية للأصول، وحماية السياسات الإدارية من الانحراف عند التطبيق الفعلي لها؛
- ب- خدمات تقييمية: حيث تعمل هذه الوظيفة على قياس وتقييم فاعلية نظم الرقابة وإجراءاتها في المؤسسة ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية؛
- ت- خدمات إنشائية: حيث تقوم هذه الوظيفة باقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعية داخل المؤسسة، وتطمئن الإدارة على سلامة ودقة المعلومات المقدمة لها.

3.3.2. أهداف المراجعة الداخلية الحكومية: تعتبر المراجعة الداخلية عنصراً هاماً من عناصر الرقابة الداخلية، وهي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به جهاز متخصص داخل المؤسسة لتقديم ضمان للإدارة حول المراجعة الداخلية وإجراءاتها وسياساتها المستقلة ومدى كفاءة الأداء، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد أهداف المراجعة الداخلية كما يلي: (صديق محمد، 2009، صفحة 8)

- أ- اكتشاف ما يوجد بالدفاتر من أخطاء أو تزوير؛
- ب- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء أو التزوير عن طريق تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية؛
- ت- اعتماد الإدارة على الحسابات التي تمت مراجعتها وتقرير ورسم سياسة الإدارة الحاضرة والمستقبلية؛
- ث- حماية ممتلكات المؤسسة بسعي المراجع إلى حماية مصالح المؤسسة وممتلكاتها؛
- ج- البناء والإصلاح من خلال المساعدات التي يقدمها المراجع الداخلي للإدارة في شكل توصيات لإجراء التعديل اللازم؛
- ح- تحسين كفاءة الأداء ويتم ذلك برفع المراجع الداخلي للتوصيات والتقارير لتحسين الأداء. لذلك تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية في الإدارات العمومية من الوظائف المهمة التي تساعد في فحص وتقييم الأنشطة المالية، وتزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة للمساعدة في تحقيق الضبط والحماية للأصول والعمليات التي تقع تحت مسؤولياتها (الرواق، 2015، صفحة 218).

4.2. أثر تبني المراجعة الداخلية في الحد من الفساد في الإدارات العمومية

تعد المراجعة الداخلية أحد الآليات المهمة التي يمكن تبنيها في إستراتيجية الحد من الفساد، إذ أن وظائفها هي أشبه ما تكون بالخدمات الوقائية لحماية أموال المؤسسة وحماية الخطط الإدارية من الانحراف، كما تعد إنشائية لأنها تضمن دقة البيانات المستعملة من قبل الإدارة في توجيه السياسة العامة، وتدخل التحسينات والتعديلات اللازمة، ويمكن تطوير أدلة للتعامل مع الاحتيال والفساد مصممة ومطورة بحسب معايير المراجعة الدولية، وتعد الأدلة خطوط عريضة تسهل عمل المراجع عند التعامل مع الاحتيال والفساد خلال المراجعة الاعتيادية، ولهذا فان الأدلة لا يتم تصميمها حصرا للكشف عن الاحتيال والفساد، ولكن يمكن لهذه الخطوط العامة أن ترشد عمل المراجع في الكشف عن الاحتيال والفساد ينبغي على بعضها إن يصبح جزء من عملية المراجعة الروتينية (كامل، 2016، صفحة 190)، وقد انتهى المجمع الأمريكي للمراجعين الداخليين بالتأكيد على ضرورة أن يفهم العاملين أن الإدارة هي المسؤولة عن المخاطر، وأن المراجع الداخلي يقدم فقط النصيحة والدعم والمساندة في قرارات إدارة المخاطر، (تومان و نضال، 2016، صفحة 234)، حيث يعتبر المراجعون الداخليون هم وحدهم المؤهلين في مساعدة الإدارات العمومية في الحد من الممارسات الفاسدة وذلك لأنهم يمثلون عيون وآذان الإدارة وموجودون طوال الوقت، وعلى فهم كبير بعمليات المؤسسة وملتزمون بمعايير صارمة للأداء وبمبادئ السلوك الأخلاقي، لهذا يستطيع المراجعون الداخليون أن يلعبوا دورا فعالا وهاما في مجهودات الإدارات العمومية، و تلعب المراجعة الداخلية دورا مهما في الجماعات المحلية إذ تساعد على فحص النشاطات المالية والإدارية والتشغيلية وتقييمها، وتزويد أفراد الإدارة بمستوياتها المختلفة بالمعلومات اللازمة للمساعدة في تحقيق الضبط والحماية للأصول والعمليات التي تقع تحت مسؤولياتهم، مما يساعدها على ترشيد قراراتها وتحسين أدائها بما يكفل ضمان تطبيق الأنظمة المالية والإدارية التي تساعد في استغلال الموارد المتاحة بفاعلية، وتضمن استمرارها وتميزها في تقديم الخدمات التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع المحلي والتنمية الاقتصادية بكفاءة (الخالدي، 2015، صفحة 301).

إن وجود قسم للمراجعة في الإدارات العمومية، تقوم بأعمال الفحص أو التحقق، هذا في حد ذاته يدعو إلى قيام العاملين بواجباتهم بكل دقة وعناية ودون تأخير، كما يدعو إلى منع ارتكاب الغش أو تقليلها إلى أدنى حد، فالعامل النفسي له أثر كبير في هذا المجال لأن الفرد الذي يعلم بأن هناك من سيراجع عمله، سيقوم بهذا العمل وهو حريص على ألا يقع في الخطأ، بخلاف الذي يعرف أن عمله لن يخضع للمراجعة (الحجيسي، 2013، صفحة 48).

لذلك كان لزاما توجيه الإدارة العمومية الجزائرية إلى أهمية وظيفة المراجعة الداخلية، والدور الذي يمكن أن تلعبه في رفع مستوى الأداء المالي والإداري الحكومي إذ تعد العنصر الأساس في حماية الممتلكات والأموال العامة، بالإضافة إلى تبني برامج إصلاح شاملة تحظى بدعم سياسي قوي وتكتسب

مضمونا استراتيجيا يقوم على تشخيص المشكلة ومعالجة أسبابها، من خلال تطوير أدلة للتعامل مع الاحتيال والفساد مصممة ومطورة بحسب معايير المراجعة الدولية وإرساء المبادئ والقيم الأخلاقية للإدارة والمجتمع وتعزيزها (كامل، 2016، صفحة 21، 22).

3. الطريقة والأدوات

1.3. مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في عمال مصالح المالية بولاية الأغواط وبلدياتها المتمثلة في 24 بلدية

ولتحقيق غرض الدراسة تم إعداد استبيان لجمع البيانات الأولية ليتم بعد ذلك تحليل البيانات وقياس رأي أفراد العينة حول موضوع الدراسة وتم توزيع عدد (140) نسخة من الاستبيان على عمال مصالح المالية والأجور، وكان المستلم منها (120) نسخة صالحة للتحليل بنسبة استرجاع بلغت (85,71%)،

2.3. أداة الدراسة: تم استخدام الاستبيان كأحد ادوات الدراسة، وقد تم تقسيمه الى قسمين:

القسم الأول: يحتوي على فقرات تناولت السمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
القسم الثاني: وتشمل بيانات الدراسة الأساسية: وهي المحاور التي من خلالها يتم التعرف على متغيرات الدراسة، ويشمل هذا القسم على محورين:
المحور الأول: يقيس أشكال الفساد المنتشرة في الجماعات المحلية ويتكون من 8 فقرات.
المحور الثاني: يقيس الأثر المتوقع من إنشاء قسم للمراجعة للحد من الفساد في الجماعات المحلية ويتكون من 7 فقرات.

وبهذا تكون مجموع الفقرات (15) فقرة، حيث تم إعداد الأسئلة وفق مقياس ليكارت الخماسي الذي يتضمن 05 درجات بغية معرفة الاتجاه العام لآراء أفراد العينة محل الدراسة كل فقرات وعبارات الاستبيان، ويتم تفسير قيمة المتوسط الحسابي بعد حسابه بناء على عدد الخيارات والفئات في المقياس، وفيما يلي تفسيراً لخطوات استخدام مقياس ليكارت الخماسي:

- يتم حساب المدى، حيث يساوي $5-1=4$ ؛

- يتم حساب طول الفئة بتقسيم المدى على عدد الفئات (الخيارات)، إذن $4/5=0,8$ فتكون الفئة الأولى لقيم المتوسط الحسابي هي: من 1 إلى $1+0,8=1,8$ ، وهكذا بالنسبة لبقية القيم، والجدول التالي يبين طريقة تفسير قيم المتوسطات الحسابية

الجدول (1): تفسير المتوسط الحسابي

الدرجة الموفقة	الوزن النسبي	الوزن	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	من 01 الى 1.80	أكبر من 80%	درجة موافقة مرتفعة جدا
أوافق	4	من 1.80 الى 2.60	70-80%	درجة موافقة مرتفعة
محايد	3	من 2.60 الى 3.40	50-69%	درجة موافقة متوسطة
لا أوافق	2	من 3.40 الى 4.20	20-49%	درجة موافقة منخفضة

لا أوافق بشدة	1	من 4.20 الى 05	أقل من 20%	درجة موافقة منخفضة جدا
---------------	---	----------------	------------	------------------------

المصدر: إعداد الباحثين الدراسة الميدانية

3.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة

تمت معالجة البيانات المحصل عليها من الدراسة الميدانية إحصائياً، باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، ومن ثم تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب التي تناسب طبيعة البحث ومتغيرات الدراسة لتحقيق أهدافها واختبار فرضياتها.

4.3. صدق وثبات الاستبيان

للتأكد من صدق الاستبيان وقدرته على تحقيق الهدف من ورائه، استخدم الباحثين معامل الثبات ALPHA CRONBACH، فكانت معاملات ألفا كرونباخ جميعها فوق (0.80) وهذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات الداخلي لعباراته، وبالتالي يمكن الاعتماد على الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها، كما يتضح من الجدول (02).

الجدول (2): معاملات ألفا كرو نباخ لكل محور من محاور الاستبيان

المحاور	عدد العبارات	ألفا كرو نباخ
1/أنواع الفساد المنتشرة في الجماعات المحلية	08	0.84
2/دور المراجعة الداخلية في الحد من الفساد	07	0.79
إجمالي العبارات	15	

المصدر: إعداد الباحثين انطلاقاً من بيانات الدراسة الميدانية

4. عرض ومناقشة نتائج

1.4. النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول أثر تبني المراجعة الداخلية كآلية للحد من الفساد المالي والإداري

من الجدول (03) نلاحظ أن معظم أفراد عينة الدراسة حاصلين على مؤهل جامعي بنسبة 100%، وأن نسبة كبيرة تمتلك التخصص العلمي الذي يؤهلها للممارسة المهنية للمحاسبة، كما يمتلك أغلبية أفراد العينة الخبرة الكافية التي اكتسبت بالممارسة المهنية

الجدول (3): التكرارات والنسب المئوية لتوزيع العينة حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	ليسانس	64	53,33%
	ماستر	56	46,67%
التخصص العلمي	محاسبية	40	33,33%
	مالية	56	46,67%
	أخرى	24	20%
سنوات الخبرة	أقل من 05 سنوات	16	13,33%
	من 05 إلى 10 سنوات	44	36,67%
	من 10 سنوات فأكثر	60	50%
الوظيفة	رئيس مصلحة	24	26,67%
	متصرف	40	33,33%
	محاسب رئيسي	32	26,67%
	محاسب	04	13,33%
المجموع		12	

المصدر: إعداد الباحثين انطلاقاً من بيانات الدراسة الميدانية

1.1.4. معرفة أشكال الفساد المنتشرة في الجماعات المحلية.

يتضح من الجدول (04) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور أشكال الفساد المنتشرة في الجماعات المحلية للدراسة أكبر من الوسط الفرضي للدراسة، وأكبر من الوزن النسبي (60%) ومستوى الدلالة لجميع الفقرات اقل من (0,05) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على أن هناك أشكال مختلفة للفساد منتشرة في الجماعات المحلية حيث بينت الدراسة درجة استجابة مرتفعة جداً، إذ حققت جميع العبارات متوسلاً عام مقدراه (4,01) وبانحراف معياري (0,795) وأهمية نسبية (1,80%)، ومنه يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات المحور

الجدول (4): التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات محور أشكال الفساد المنتشرة في الجماعات المحلية.

الرقم	مستوى الاستجابة	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العبارات في الإدارة التي أعمل بها:
03	مرتفعة جدا	80.6 %	0.578	4.03	1 حدث وأن تمت مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها من قبل الإدارات المركزية والمتعلقة بالموازنات العامة والتعليمات المالية العامة
01	مرتفعة جدا	82.4 %	0.797	4.12	2 حدث وأن تمت مخالفة القواعد الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وانتهاك الواجبات الوظيفية من قبل الموظف العام أثناء تأدية مهامه
08	مرتفعة	78.4 %	0.742	3.92	3 حدث وأن تمت مخالفة القواعد الأخلاقية والسلوكية التي تتعلق بالسلوك الشخصي وتصرفات الموظف العام
07	مرتفعة	78.85%	0.832	3.94	4 يتم الحصول على منافع مادية مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لاستغلال الوظيفة
02	مرتفعة جدا	81.4 %	0.811	4.07	5 يحدث استغلال للمال العام والتصرف فيه بغير وجه حق
04	مرتفعة جدا	80.3 %	0.801	4.02	6 يستغل الموظفون أو المسؤولون الثغرات القانونية الناتجة عن كثرة تغيير القوانين والاستفادة منها في تحقيق مصالحهم.
05	مرتفعة	79.6 %	0.885	3.98	7 سياسة توظيف موظفين جدد هي متحيزة وغير واضحة ولا تقوم على أساس الكفاءة والاستحقاق.
06	مرتفعة	79.4 %	0.741	3.97	8 يتم تعيين أقارب ومعارف كبار الموظفين والمسؤولين في الوظائف الهامة والمميزة
	مرتفعة جدا	80.1 %	0.795	4.01	إجمالي العبارات

المصدر: إعداد الباحثين انطلاقا من بيانات الدراسة الميدانية

2.1.4. الأثر المتوقع من إنشاء قسم المراجعة الداخلية في الجماعات المحلية.

يتضح من الجدول (05) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور وجود قسم للمراجعة الداخلية داخل الجماعات المحلية للدراسة أكبر من الوسط الفرضي للدراسة، وأكبر من الوزن النسبي (60 %) ومستوى الدلالة لجميع الفقرات اقل من (0.05) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على ضرورة وجود قسم للمراجعة الداخلية للحد من الفساد في مجتمع الدراسة بدرجة استجابة مرتفعة جدا حيث حققت

جميع العبارات متوسطاً عام مقدراه (4.03) وبانحراف معياري (0.824) وأهمية نسبية (80.6 %)، ويبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات هذا المحور، حيث جاءت العبارة " حماية الممتلكات والمال العام من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام" في المرتبة الأولى إذ وافق أفراد العينة بنسبة مرتفعة على أن إضافة وظيفة المراجعة سوف تؤدي حتماً إلى حماية الممتلكات من السرقة والاختلاس، تليها عبارة" التقليل من الأخطاء ومنع الغش وممارسات الفساد التي قد تحدث" في المرتبة الثانية حيث كانت موافقة أفراد العينة مرتفعة جداً ، وقد جاءت موافقة أفراد العينة على باقي العبارات بين مرتفعة جداً ومرتفعة.

الجدول (5): التحليل الوصفي لعبارات محور الأثر المتوقع من إنشاء قسم المراجعة في الجماعات المحلية

العبارة	وجود قسم للمراجعة الداخلية داخل الجماعات المحلية	يسمح ب:	متوسط	عباري التباين	النسبة المئوية	الاستجابة	المرتبة
1	التقليل من الأخطاء ومنع الغش وممارسات الفساد التي قد تحدث		4.08	0.874	81.6 %	مرتفعة جداً	02
2	فحص وتقييم صحة وملائمة نظم الرقابة الداخلية المحاسبية للجماعات المحلية		4.03	0.872	80.6%	مرتفعة جداً	04
3	ضمان دقة البيانات المستخدمة من قبل الإدارة وتوجيه السياسة العامة		4.07	0.706	81.4%	مرتفعة جداً	03
4	حماية الممتلكات والمال العام من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام		4.15	0.836	83.0 %	مرتفعة جداً	01
5	تحديد مدى توافق الإدارة العمومية مع القوانين والأنظمة والإجراءات والسياسات المالية		3.89	0.881	77.8%	مرتفعة	06
6	تقديم المساعدة الكاملة للجهاز الرقابي الحكومي ورفع مستوى الأداء في الجماعات المحلية		3.95	0.775	79.0%	مرتفعة	05

المصدر: إعداد الباحثين انطلاقاً من بيانات الدراسة الميدانية

2.4. نتائج اختبار الفرضيات

الملاحظ من خلال نتائج الدراسة التطبيقية والمتمثلة في استمارة استبيان أثر تطبيق المراجعة الداخلية في الجماعات المحلية كآلية للحد من الفساد موجهة إلى عينة الدراسة المتمثلة في عمال مصالح المالية بولاية الأغواط وبلدياتها، خلصت الدراسة إلى ما يلي:

أ- موافقة أفراد العينة على ضرورة وجود قسم للمراجعة الداخلية للحد من الفساد؛

ب- وافق أفراد العينة بنسبة مرتفعة على أن إضافة وظيفة المراجعة سوف تؤدي حتماً إلى حماية الممتلكات من السرقة والاختلاس؛

ت-موافقة أفراد العينة على أن وظيفة المراجعة الداخلية تعمل على التقليل من الأخطاء ومنع الغش وممارسات الفساد التي قد تحدث؛

ث-لا يوجد فروق ذات دلالة بين آراء الفئة المستقصي منهم حول أشكال الفساد المنتشرة في الجماعات المحلية؛

خ- لا يوجد فروق ذات دلالة بين آراء الفئة المستقصي منهم بين دور المراجعة الداخلية والحد من الفساد في الجماعات المحلية.

ما يلاحظ أن النتائج المتوصل لها تتفق مع أدبيات الدراسة النظرية في كون المراجعة الداخلية تهدف الى حماية الأصول من السرقة والاختلاس، والحد من الفساد الإداري والمالي في الإدارة العمومية والتي لا تختلف مع الدراسات السابقة في هذه الأهمية.

وعلى هذا الأساس خلصت الدراسة ونتائجها إلى أن المراجعة الداخلية تهدف إلى مساعدة الجماعات المحلية على إدارة أعمالها بكفاءة وفعالية، وحماية الأصول من السرقة والاختلاس، لذلك فإن وجود هذه الوظيفة في الإدارات العمومية له دور كبير في تفعيل الرقابة والحد من الفساد، وهذا ما يثبت الفرضيات التي تم صياغتها.

5. الخاتمة

إن وجود المراجعة الداخلية في المؤسسة يعتبر بمثابة الركيزة الأساسية التي تحد من آثار الفساد وبالتالي حماية الممتلكات، وهذا من خلال أهدافها الأساسية المتمثلة في حماية الأصول من السرقة والاختلاس، بالإضافة إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية، لذلك فإن وجود هذه الوظيفة في الجماعات المحلية سوف يكون له دور كبير في تفعيل الرقابة وإحكام السيطرة على كافة الممارسات، مما يساعد في الحد من الفساد، إلا أن عدم وجود وظيفة المراجعة الداخلية بالجماعات المحلية بالرغم من أهميتها كونها أحد الأنشطة الإدارية، وكذا ضعف القوانين والتشريعات الجزائية لمحاربة الفساد أدى إلى زيادة انتشار الظاهرة، مما يقودنا إلى التفكير في تبني وظيفة المراجعة الداخلية في الجماعات المحلية. وعلى ضوء ما سبق فإن المراجعة الداخلية تعتبر صمام الأمان للتصدي للممارسات الفاسدة بكافة أشكالها داخل الجماعات المحلية، هذا في حالة تطبيقها بالشكل الملائم.

1.5. النتائج:

أ- وتعتبر المراجعة الداخلية مدخلا هاما وضروريا لتقييم الجماعات المحلية وتوفير الشروط التي تضمن توافقها مع الأهداف الموضوعية لها؛

ب-تعمل على إمداد مستخدمي القرارات في الجماعات المحلية بالأفكار البناءة حول كيفية تدعيم وتحقيق فعاليتهم؛

ت- أنها تعمل على تعزيز جودة خدمات الجماعات المحلية عن طريق القيام بمراجعة الإجراءات والأنشطة، وتحديد مواطن القوة والضعف، والمجالات التي تحتاج إلى تطوير.

2.5. التوصيات:

وبناء على ما سبق عرضه يوصي الباحثين:

- أ- ضرورة التفكير الجدي في إنشاء أقسام للمراجعة الداخلية في مختلف إدارات الجماعات المحلية، والإدارات العمومية، لما لها من نفع؛
- ب- التوعية الإعلامية بمخاطر الفساد؛
- ت- نشر وتعميم آليات مكافحة الفساد، من خلال تفعيل دور المراجعة الداخلية في الحفاظ على المال العام في الجماعات المحلية؛
- ث- تكوين مراجعين داخليين بمعهد تكوين الخبراء بهدف الحصول على مخرجات مؤهلة علمياً تدعم سوق العمل للمدققين الداخليين؛
- ج- اعتماد التدقيق الداخلي كوظيفة ذات قيمة مضافة للجماعات المحلية أكثر من كونها أداة رقابية؛
- ح- وضع تشريعات لمختلف القطاعات من طرف الدولة، ومراقبة الحالة الاقتصادية.

6. المراجع:

- Aghamolki, S. (2013). The impact of administrative corruption on conflict solving strategies(case study: staff of agricultural bank qom). *journal of basic and applied scientific research*, 03(07), 622.
- Monisola, & o. (2013). Effect of internal audit on Prevention of Frauds, Errors and irregularities in Corporate organization. *Research journal of Finance and accounting*,, 04(19).
- أحمد السيد، م. (2012). تقويم أداء وظيفة المراجعة بالوحدات الحكومية في جمهورية مصر العربية- دراسة ميدانية). -مصر (Éd.)، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*. 46-47، pp. (04)
- البكوع، ف & .، منهل، أ. (2012). تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية : دراسة نظرية تحليلية). ج. العراق (Éd.)، *مجلة الإدارة والاقتصاد*. 35(72), p. 171.

الحجيسي، ع. (2013). مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة دراسة ميدانية. *مذكرة ماجستير في المحاسبة*. 48، ج. 1. غزة (Éd.)، -غزة- فلسطين، فلسطين.

الخالدي، ن. (2015). مدى إلتزام مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO دراسة حالة قطاع غزة). ج. 1. غزة (Éd.)، *مجلة جامعة الأزهر - سلسلة العلوم الإنسانية*، 17(01)، p. 301.

الخطيب، خ & كورتل، ف. (2008). *الفساد الإداري والمالي - المعضلة والعلاج تجارب بعض الدول*. م. الرماح (Éd.) *مجلة رماح*. 113، p.

الرواق، م. (2015). إطار لتطوير المراجعة الداخلية في ليبيا). ج. 1. ع. شمس (Éd.)، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*. 39(03)، p. 218.

الوائلي، ي. خ. (2006). *كانون الثاني*. (الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه. *مجلة النبأ*. 04، (80)

أميرة عبدو، ج. (2017). مدى فعالية المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري. *مذكرة ماجستير*. ج. 1. 1. العليا (Éد.)، السودان، السودان.

باعجاجة، س. س. (2012). *أفريل*. (تفعيل دور المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية: دراسة ميدانية بالمملكة العربية السعودية). 16(46).

تومان، ن & نضال، ع. (2016). تطوير أداء الوحدات الرقابية الداخلية العاملة في القطاع الحكومي في ضوء مدخل إدارة المخاطر دراسة ميدانية في الوحدات الحكومية العراقية لإقتراح نموذج عمل إدارات الرقابة الداخلية في ضوء مدخل إدارة المخاطر). ج. العراق (Éد.) *مجلة الإدارة والاقتصاد*. 8(16)، p. 234.

جبار، أ & خضير، ز. (2018). *فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي والإداري - دراسة إستطلاعية تحليلية لأراء عينة من المدققين الداخليين العاملين في جامعة القادسية*. ج. القادسية (Éد.)، *مجلة دنانير*. 13، p. 465.

حسن، ع. (2007). *القانون الإداري والمؤسسات الإدارية*. ط01 (Éد.)، الجزائر، الجزائر: الدار الخلدونية.

صديق محمد، ص. م. (2009). دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة الأداء في مؤسسات القطاع الحكومي : دراسة حالة هيئة الموانئ البحرية. *مذكرة ماجستير محاسبة*. 08، ج. النيلين (Éد.)، السودان، السودان.

عوابدي، ع. (2002). *دروس في القانون الإداري*. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

عوابدي، ع. (2005). *القانون الإداري*. ط03 (Éد.)، الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- غزوان، م & .عبدالرحيم، ع (2017). أيار. (متطلبات تحسين أداء التدقيق الداخلي في شركة نفط الجنوب). ج. العراق (Éd.) مجلة الإدارة والاقتصاد. 09(18), p. 94.
- غنيم، م. ر (2016). أكتوبر. (محددات جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في مواجهة الفساد المالي: دراسة ميدانية في البيئة السعودية. مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس. 20(03) ,
- قانون 10/11 (2011). المادة 02 ، قانون 10/11 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية) .ا. الرسمية , (Éd.) الجريدة الرسمية. (37)
- كامل، م (2016). أيلول. (دور الإتجاهات المعاصرة للتدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري). ن. ا. العراقيين (Éd.) مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية. 23(45), p. 190 ,
- لباد، ن (2008). التنظيم الإداري. الجزائر، الجزائر: منشورات دحلب، حسين داي.
- مرغاد، ل (2005). الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر). ج. بسكرة (Éd.) مجلة العلوم الإنسانية , 07, p. 230.
- مسعود، د & .ضيف الله، م (2012). ماي 6,7. (فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. ملتقى حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري- جامعة محمد خيضر بسكرة.
- ناصر، أ (2018). دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي والإداري). ج. القادسية (Éd.) مجلة دنانير. 13, pp. 494-493.
- ناصر، أ. ع (2018). دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد المالي والإداري. مجلة الدنانير, (13) 493.494.